المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٨ يـونيـو ١٩٨٨

الصندوق الدنيا

تجربة رائدة

منذ خمسين سنة فى مصر كانت التجارة والنقود فى ايدى اليهود اساسا . كانت هناك محلات شلهوب وشملا وسمعان وداود عدس واورزدى باك وبنزايون . وبنزايون فى الاصل (بن صهيون) ولكنها تحورت فى مصر ..

إذا كان هذا كله صحيحا فيجب الانزعاج صيرورة المال الى ايدى الدولة وايدى المواطنين وايدى الشركات الاسلامية

ولا ضرر من وجود هذه الصيغ الاقتصادية الجديدة لان حيوية الاقتصاد تتوقف على تعدد وتنوع صيغ النشاط الاقتصادى وحريتها وقدرتها على الحركة والفعل

وتثير مسألة شركات توظيف المال اكثر من قضية مصلحية

اولا : مصلحة المودعين وحفظ حقوقهم .

ثانيا : مصلحة اصحاب الشركات واستمرارهم فى النشاط

ثالثا : مصلحة الاقتصاد القومى وتقدمه .

وهذه القضايا الثلاث هى وجوه ثلاثة لظاهرة واحدة . هى الرغبة فى التقدم .. ولا احد يمارى فى حق الدولة فى الاشراف والرقابة . ولكن المهم فى هذا الاشراف الا يشل قدرة الشركات على العمل والحركة وخاصة انها تعمل فى مجال المال . وهو مجال يحتاج الى السرعة والكفاءة وتؤثر فيه البيروقراطية والشائعات حتى لو كانت وهمية او مختلقة ..

وامام الدولة تجربة رائدة قامت بها الدولة ذاتها ان صوت الدولة بح منذ سنوات لاقناع العاملين فى الخارج بتحويل نقودهم عن طريق البنوك الرسمية . وكان الفرق بين سعر البنوك للدولار وسعر السوق له يزيد عن ٧٠ قرشا .. ولم يقتنع احد .. رغم كل الاغانى الوطنية ومناشدة الدولة لوطنية المصريين ..

فلما نهضت الدولة باصلاحها الاقتصادى وقامت بشراء الدولار بسعر السوق الفعلى ، زادت تحويلات المصريين عن طريق البنوك ٢٠٠٠ مليون جنيه فى عام واحد

اى ان السياسة الواقعية هى السبيل الأول لحل المشاكل .. ومن هنا تروج فى اوساط الاقتصاديين عبارة تقول « ما لا يتم اصلاحه بسياسات اقتصادية لا يمكن تحقيقه عن طريق الجزاءات الجنائية » .

وهذا صحيح تماما .. ولو امكن للائحة التنفيذية للقانون ان تتلافى ثقوب القانون وتستمع لآراء المودعين واصحاب الشركات لكان هذا حفاظا على مصلحة الجميع ومصلحة الاقتصاد القومى فى نفس الوقت ، لان هذا النشاط جزء منه .

أحمد بهجت

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية